pwc

تقرير المراجع المستقل

إلى السادة/ مساهمي شركة المرابحة المرنة للتمويل المحترمين (شركة مساهمة سعودية)

تقرير حول مراجعة القوائم المالية الموحدة

رأينا

في رأينا، أن القوائم المالية الموحدة تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، المركز المالي الموحد لشركة المرابحة المرنة للتمويل ("الشركة") وشركتها التابعة (مجتمعين "المجموعة") كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، وأداءها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، والمعايير والإصدارات الأخرى الصادرة عن الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

ما قمنا بمراجعته

تتألف القوائم المالية الموحدة للمجموعة مما يلي:

- قائمة الدخل الشامل الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ.
- قائمة المركز المالي الموحدة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥.
- قائمة التغيرات في حقوق المساهمين الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ.
- قائمة التدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ.
- إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة، التي تتضمن المعلومات ذات الأهمية النسبية عن السياسات المحاسبية والمعلومات التفسيرية الأخرى.

أساس الرأي

لقد قمنا بمراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة الدولية المعتمدة في المملكة العربية السعودية. إن مسؤوليتنا بموجب هذه المعايير تم توضيحها في تقريرنا بالتفصيل ضمن قسم *مسؤوليات المراجع حول مراجعة القوائم المالية الموحدة*.

نعتقد أن أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها كافية ومناسبة كأساس لإبداء رأينا.

الاستقلال

إننا مستقلون عن المجموعة وفقا للميثاق الدولي لسلوك وآداب المهنة للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية) المعتمد في المملكة العربية السعودية ("الميثاق")، ذي الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية للمنشآت ذات الاهتمام العام. كما التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقًا لهذا الميثاق.

منهجنا في المراجعة

نظرة عامة

الأمر الرئيسي للمراجعة	مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة مقابل ذمم مدينة من تمويل إسلامي.

في إطار عملية تصميم مراجعتنا، قمنا بتحديد الأهمية النسبية وتقييم مخاطر التحريفات الجوهرية في القوائم المالية الموحدة. بالتحديد، أخذنا بعين الاعتبار الحالات التي أصدر فيها مجلس الإدارة أحكامًا تقديرية، على سبيل المثال، فيما يتعلق بالتقديرات المحاسبية الهامة التي شملت وضع افتراضات ومراعاة الأحداث المستقبلية غير المؤكدة بطبيعتها. كما هو الحال في جميع عمليات مراجعتنا، تناولنا أيضاً مخاطر تجاوز الإدارة للرقابة الداخلية، ويشمل ذلك من بين أمور أخرى النظر في ما إذا كان هناك دليل على التحيز الذي يمثل مخاطر التحريفات الجوهرية الناتجة عن غش.

لقد قمنا بتصميم نطاق عملية مراجعتنا بهدف تنفيذ أعمال كافية تمكننا من إبداء رأي حول القوائم المالية الموحدة ككل، مع الأخذ بعين الاعتبار هيكل المجموعة، والعمليات والضوابط المحاسبية، وقطاع الأعمال الذي تزاول المجموعة نشاطها فيه.

الأمور الرئيسية للمراجعة

إن الأمور الرئيسية للمراجعة هي الأمور التي، وفقاً لتقديرنا المهني، كانت ذات أهمية كبيرة أثناء مراجعتنا للقوائم المالية الموحدة للفترة الحالية. وتم التطرق إلى هذا الأمر في سياق مراجعتنا للقوائم المالية الموحدة ككل، وعند إبداء رأينا حولها، لا نبدي رأياً منفصلاً حول هذا الأمر.

شركة برايس وترهاوس كوبرز محاسبون قانونيون (شركة مهنية ذات مسئولية محدودة)
ليسن فالي البرج ١٢ و١٣، طريق الملك خالد
هاتف: ٢١١٠٤٠٠ (١١) ٩٦٦+، فاكس: ٢١١٠٤٠١ (١١) ٩٦٦+

www.pwc.com

الرقم الموحد ٧٠٠٠٩٢٨٧٣٤ - س.ت. ١٠١٠٣٧١٦٢٢ - ر. م. ٥٠٠،٠٠٠ ر.س.، العنوان الوطني: ٢٥٣٧ محمد بن فهيد
الرقم الفرعي ٧٩١٢ حي أم الحمام الغربي، الرمز البريدي ١٢٣٢٩، الرياض، المملكة العربية السعودية

الأمور الرئيسية للمراجعة (تتمة)

الأمر الرئيسي للمراجعة	كيف عالجت مراجعتنا الأمر الرئيسي للمراجعة
مخصص الخسارة الائتمانية مقابل ذمم مدينة من تمويل إسلامي **مخصصات الخسائر الائتمانية/الخسائر المتوقعة** كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، بلغ إجمالي ذمم مدينة من تمويل اسلامي بالصافي ١,١٩٢ مليون ريال سعودي (٢٠٢٤: ١,٢١٠ مليون ريال سعودي)، وتحتفظ المجموعة مقابلها بمخصص لخسائر الائتمان المتوقعة يبلغ ٤٢,٤٨ مليون ريال سعودي (٢٠٢٤: ٣٩,٥١ مليون ريال سعودي). • لقد اعتبرنا هذا كأمر مراجعة رئيسي، نظراً لأن تحديد خسائر الائتمان المتوقعة يتطلب من الإدارة إجراء أحكام وتقديرات هامة، والتي لها أثر جوهري على القوائم المالية الموحدة للمجموعة. تشمل النواحي الرئيسة للأحكام ما يلي: ١. تصنيف الذمم المدينة من التمويل الإسلامي ضمن المراحل ١ و ٢ و ٣ بناءً على تحديد: أ. التعرضات التي تشتمل على زيادة جوهرية في مخاطر الأتمان منذ نشأتها، و ب. التعرضات منخفضة القيمة بشكل فردي / المتعثرة. وفقًا لمتطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ (الأدوات المالية)، تقيس المجموعة مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة بناءً على الخسائر الائتمانية المتوقعة خلال الاثني عشر شهرًا القادمة ("مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهرًا")، ما لم يحدث ارتفاع كبير في مخاطر الائتمان منذ تاريخ المنشأ أو التعثر، وفي هذه الحالة، يُحتسب المخصص بناءً على مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة طوال فترة استحقاق الذمم المدينة من التمويل الإسلامي ("مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة طوال فترة الاستحقاق"). وقد طبقت المجموعة أحكامًا إضافية لتحديد وتقدير احتمالية تعرض المقترضين لارتفاع كبير في مخاطر الائتمان. ٢. الافتراضات المستخدمة في نموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة لتحديد احتمال التعثر عن السداد، والخسارة في حالة التعثر عن السداد، والتعرض عند التعثر عن السداد، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر تقييم الوضع المالي للأطراف المقابلة، والتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة، ووضع وإدراج الافتراضات المستقبلية وعوامل الاقتصاد الكلي والسيناريوهات المرتبطة بها والأوزان المرجحة المتوقعة.	• قمنا بالحصول على وتحديث فهمنا لتقييم الإدارة لمخصص خسائر الائتمان فيما يتعلق مقابل ذمم مدينة من تمويل إسلامي، بما في ذلك السياسة المحاسبية ذات العلاقة والمنهجية الخاصة بالمجموعة، إضافة الى أي تغييرات رئيسية تم إجراؤها خلال السنة. • قمنا بمقارنة سياسة المجموعة المحاسبية فيما يتعلق بمخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة ومنهجية الخسارة الائتمانية المتوقعة مع متطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي رقم ٩. • قمنا بتقييم تصميم وتطبيق للضوابط الرئيسية (بما في ذلك الضوابط العامة لتقنية المعلومات وتطبيقاتها) فيما يتعلق ب: أ. نموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة، بما في ذلك الحوكمة على النموذج، والتحقق من صحته خلال السنة وأي تحديثات للنموذج تم إجراؤها خلال السنة، بما في ذلك المدخلات الرئيسية والافتراضات والتعديلات الإدارية ان وجدت؛ ب. تصنيف الذمم المدينة من التمويل الإسلامي إلى المرحلة ١ و ٢ و ٣ وتحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان في الوقت المناسب، وتحديد التعثر / التعرضات المنخفضة بشكل فردي. ج. أنظمة وتطبيقات تقنية المعلومات التي تدعم نموذج خسائر الائتمان المتوقعة؛ و د. سلامة البيانات المدخلة إلى نموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة. • في ما يتعلق بعينة من العملاء، قمنا بتقييم: أ. ملائمة تصنيفات المراحل وفقًا لما حددته الإدارة؛ و ب. عمليات احتساب الإدارة لخسائر الائتمان المتوقعة؛ و ج. فيما يتعلق بعينة من العملاء، قمنا بتقييم تقديرات الإدارة للتدفقات النقدية القابلة للاسترداد، بما في ذلك تأثير الضمانات.

تقرير المراجع المستقل (تتمة)
إلى السادة/ مساهمي شركة المرابحة المرنة للتمويل المحترمين (شركة مساهمة سعودية)

الأمور الرئيسية للمراجعة (تتمة)

الأمر الرئيسي للمراجعة	كيف عالجت مراجعتنا الأمر الرئيسي للمراجعة
مخصصات الخسائر الائتمانية/الخسائر المتوقعة (تتمة) ٣. الحاجة إلى إثبات مخصصات إضافية لاحقة باستخدام أحكام الخبير الائتمانية لتعكس كافة عوامل المخاطر ذات الصلة، والتي ربما لم يتم تسجيلها بواسطة نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة. *أدى تطبيق هذه الأحكام والتقديرات إلى زيادة عدم التأكد المتعلق بالتقدير وفي مخاطر المراجعة ذات الصلة والخاصة باحتساب خسائر الائتمان المتوقعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥.* *انظر الى السياسات المحاسبية الهامة ايضاح (٣- ٣) بشأن الانخفاض في قيمة الموجودات المالية؛ وايضاح ٤ الذي يتضمن الإفصاح عن الأحكام والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة المتعلقة بخسائر انخفاض قيمة الموجودات المالية ومنهجية تقييم الانخفاض المستخدمة من قبل المجموعة؛ وايضاح ٢٨ الذي يتضمن الإفصاح عن الانخفاض في قيمة الذمم المدينة؛ وللاطلاع على تفاصيل تحليل جودة الائتمان والافتراضات الرئيسية والعوامل التي تم أخذها في الاعتبار عند تحديد خسائر الائتمان المتوقعة.*	• قمنا بتقييم مدى ملاءمة معايير المجموعة بشأن تحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان و"التعثر" وتحديد التعرضات "المنخفضة بشكل فردي"، وتصنيفات المراحل الناتجة. إضافة إلى ذلك، وفيما يتعلق بعينة من التعرضات، قمنا بتقييم مدى ملاءمة التصنيف المرحلي لمحفظة المجموعة التمويلية. • قمنا بتقييم إجراءات الحوكمة التي وضعتها المجموعة والعوامل النوعية التي أخذتها المجموعة بعين الاعتبار عند تطبيق المخصصات الإضافية أو إجراء أي تعديلات على مخرجات نموذج خسائر الائتمان المتوقعة نظراً للقيود على البيانات أو النموذج أو غيرها. • قمنا بتقييم مدى معقولية الافتراضات الأساسية المستخدمة من قبل المجموعة في نموذج خسائر الائتمان المتوقعة بما في ذلك الافتراضات المستقبلية، مع مراعاة حالة عدم التأكد والتقلبات التي تشهدها السيناريوهات الاقتصادية. • قمنا باختبار مدى اكتمال ودقة البيانات التي تستند إليها عمليات احتساب خسائر الائتمان المتوقعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥. • قمنا، حيثما يقتضي ذلك، بالاستعانة بالخبراء لدينا لمساعدتنا في مراجعة عمليات الاحتساب في النموذج، وتقييم المدخلات المترابطة (بما في ذلك، التعرض عند التعثر عن السداد، واحتمال التعثر عن السداد، والخسارة في حالة التعثر عن السداد)، وتقييم مدى معقولية الافتراضات المستخدمة في نموذج خسائر الائتمان المتوقعة، وبالتحديد متغيرات الاقتصاد الكلي والسيناريوهات الاقتصادية الكلية المتوقعة والأوزان المرجحة بالاحتمالات والافتراضات المستخدمة في التعديلات اللاحقة على النموذج. • قمنا بتقييم مدى كفاية الإفصاحات في القوائم المالية الموحدة.

تقرير المراجع المستقل (تتمة)

إلى السادة/ مساهمي شركة المرابحة المرنة للتمويل المحترمين (شركة مساهمة سعودية)

معلومات أخرى

إن أعضاء مجلس الإدارة مسؤولون عن المعلومات الأخرى. تتألف المعلومات الأخرى المعلومات المدرجة في التقرير السنوي للمجموعة لسنة ٢٠٢٥ ولا تتضمن القوائم المالية الموحدة وتقريرنا حولها والتي من المتوقع توفيرها لنا بعد تاريخ تقريرنا هذا.

إن رأينا حول القوائم المالية الموحدة لا يغطي المعلومات الأخرى ولن نبدي أي نوع من أنواع التأكيد عليها.

وفيما يتعلق بمراجعتنا للقوائم المالية الموحدة، تقتصر مسؤوليتنا على قراءة المعلومات الأخرى المحددة اعلاه عندما تكون متاحة، وعند قراءتها نأخذ بعين الاعتبار ما إذا كانت المعلومات الأخرى لا تتوافق بصورة جوهرية مع القوائم المالية الموحدة أو مع المعلومات التي تم الحصول عليها خلال عملية المراجعة، أو خلافاً لذلك تتضمن تحريفات جوهرية.

فيما لو استنتجنا، عند قراءة التقرير السنوي للمجموعة لسنة ٢٠٢٥، أنه يحتوي على تحريفات جوهرية، فيجب علينا إبلاغ المكلفين بالحوكمة بهذا الأمر.

مسؤوليات مجلس الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية الموحدة

إن مجلس الإدارة مسؤول عن الإعداد والعرض العادل للقوائم المالية الموحدة وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى الصادرة عن الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين ومتطلبات نظام الشركات والنظام الأساسي للشركة، وعن نظام الرقابة الداخلي الذي يراه مجلس الإدارة ضرورياً ليتمكن من إعداد قوائم مالية موحدة خالية من التحريفات الجوهرية، سواءً كانت ناتجة عن غش أو خطأ.

عند إعداد القوائم المالية الموحدة، فإن مجلس الإدارة مسؤول عن تقييم قدرة المجموعة على الاستمرار في أعمالها والإفصاح - عند الضرورة - عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية، واستخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي ما لم ينو مجلس الإدارة تصفية المجموعة أو وقف عملياتها أو عدم وجود بديل حقيقي بخلاف ذلك.

إن المكلفين بالحوكمة، أي مجلس الإدارة ولجنة المراجعة، هم المسؤولون عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمجموعة.

مسؤوليات المراجع حول مراجعة القوائم المالية الموحدة

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كانت القوائم المالية الموحدة ككل خالية من التحريفات الجوهرية، سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ، وإصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. يُعد التأكيد المعقول مستوى عال من التأكيد، ولكنه لا يضمن أن عملية المراجعة التي تم القيام بها وفقاً لمعايير المراجعة الدولية المعتمدة في المملكة العربية السعودية، ستكشف دائماً عن تحريف جوهري عند وجوده. يمكن أن تنتج التحريفات من غش أو خطأ، وتُعَد جوهرية، بمفردها أو في مجموعها، إذا كان من المتوقع إلى حد معقول أن تؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه القوائم المالية الموحدة.

وفي إطار عملية المراجعة التي تم القيام بها وفقاً لمعايير المراجعة الدولية المعتمدة في المملكة العربية السعودية، نمارس الاجتهاد المهني ونحافظ على الشك المهني خلال عملية المراجعة. كما نقوم أيضاً بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر وجود تحريفات جوهرية في القوائم المالية الموحدة، سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة لمواجهة هذه المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة كأساس لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف أي تحريفات جوهرية ناتجة عن الغش يعد أكبر من المخاطر الناتجة عن الخطأ، حيث قد ينطوي الغش على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز نظام الرقابة الداخلي.
- الحصول على فهم لأنظمة الرقابة الداخلية المتعلقة بعملية المراجعة لغرض تصميم إجراءات مراجعة ملائمة للظروف، وليس لغرض إبداء رأي حول فعالية أنظمة الرقابة الداخلية للمجموعة.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قام بها مجلس الإدارة.

تقرير المراجع المستقل (تتمة)
إلى السادة/ مساهمي شركة المرابحة المرنة للتمويل المحترمين (شركة مساهمة سعودية)

مسؤوليات المراجع حول مراجعة القوائم المالية الموحدة (تتمة)

- استنتاج مدى ملاءمة استخدام قام بها مجلس الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، وبناءً على أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، تحديد ما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري يتعلق بأحداث أو ظروف يمكن أن تشير إلى وجود شك كبير حول قدرة المجموعة على الاستمرار في أعمالها. وإذا توصلنا إلى وجود عدم تأكد جوهري، يجب علينا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة في القوائم المالية الموحدة، أو تعديل رأينا إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية. تستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى عدم استمرار المجموعة في أعمالها.
- تقييم العرض العام وهيكل ومحتوى القوائم المالية الموحدة، بما في ذلك الإفصاحات، وتحديد ما إذا كانت القوائم المالية الموحدة تمثل المعاملات والأحداث ذات العلاقة بطريقة تحقق العرض العادل.
- تخطيط وتنفيذ مراجعة المجموعة للحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للمنشآت أو الوحدات التجارية داخل المجموعة، كأساس لتكوين رأي حول القوائم المالية الموحدة. كما أننا مسؤولون عن التوجيه والإشراف وفحص اعمال المراجعة المنفذة لأغراض المراجعة للمجموعة، ونظل المسؤولين الوحيدين عن رأينا.

نقوم بإبلاغ المكلفين بالحوكمة - من بين أمور أخرى - بالنطاق والتوقيت المخطط لعملية المراجعة ونتائج المراجعة الجوهرية، بما في ذلك أي أوجه قصور هامة في نظام الرقابة الداخلي التي نكتشفها خلال مراجعتنا.

كما نقدم للمكلفين بالحوكمة بيانًا نوضح فيه أننا قد التزمنا بالمتطلبات الأخلاقية المناسبة المتعلقة بالاستقلال، ونقوم بإبلاغهم بجميع العلاقات والأمور الأخرى التي يُعتقد إلى حد معقول أنها قد تؤثر على استقلالنا، وإن لزم الأمر، التصرفات المتخذة للقضاء على التهديدات أو التدابير الوقائية المطبقة.

ومن بين الأمور التي نقوم بإبلاغ المكلفين بالحوكمة عنها، نقوم بتحديد تلك الأمور التي كانت لها أهمية كبيرة خلال عملية مراجعة القوائم المالية الموحدة للفترة الحالية ولذلك هي الأمور الرئيسية للمراجعة. تم توضيح هذه الأمور في تقريرنا باستثناء ما تمنع الأنظمة أو التشريعات الإفصاح العام عنه أو إذا قررنا - في حالات نادرة جداً - أن أمر ما لا ينبغي الإفصاح عنه في تقريرنا لأنه من المتوقع إلى حد معقول بأن الإفصاح عن هذا الأمر سوف يؤدي الى نتائج سلبية تفوق منافع المصلحة العامة من هذا الإفصاح.

تقرير عن المتطلبات النظامية والتنظيمية الأخرى

يتطلب نظام الشركات أن يضمن مراجع الحسابات في تقريره ما قد يلفت انتباهه فيما يتعلق بعدم الالتزام بأحكام نظام الشركات أو النظام الأساس للشركة. وخلال قيامنا بمراجعة القوائم المالية الموحدة، ودون أن يكون لذلك أي أثر ذو أهمية نسبية على القوائم المالية الموحدة، تبين لنا أن الشركة لم تقم بتعديل نظامها الأساس ليتوافق مع متطلبات نظام الشركات الصادر في عام ٢٠٢٣، وذلك خلال المدة الزمنية المحددة وفقاً لأحكام نظام الشركات.

برايس وترهاوس كوبرز

برايس وترهاوس كوبرز
محاسبون قانونيون
س.ت: ١٠١٠٣٧١٦٢٢
PRICEWATERHOUSECOOPERS
CERTIFIED PUBLIC ACCOUNTS
C.R.: 1010371622

وليد بن عبدالعزيز الحيدري
ترخيص رقم ٥٥٩

١٢ شوال ١٤٤٧هـ
(٣١ مارس ٢٠٢٦م)